بحث في

"دي سوسير عالِماً لِسانيّاً فذّاً"

إعداد:

الدكتور: علي أحمد الشروش

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، السّلط ، الأردن.

Dr: Ali Ahmed Alshrosh, Assistant Professor in the Department of Arabic, Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan.

الدكتور: عاطف عبد الكريم السلامات

محاضر غير متفرغ بقسم اللغة العربية ، جامعة البلقاء التطبيقية، السّلط، الأردن.

Dr: Atif Abd ALKarim Salamat, Part-time Lecturer, Department of Arabic, Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan

٢٠١٥

الملخص بالعربية

تهدف هذه الدّراسة إلى تسليط الضوء على عالِم لغوي طبقت شهرته الأفاق بوصفه من أكثر علماء اللغة المحدثين الذين استحقّوا بفضل إنجازاتهم أن يُسمّوا زعماء في اللغة، ونحن هنا بصدد عالِم يُسمّى بـ " أب اللسانيات الحديثة "، وزعيم الاتجاه البنيوي في اللسانيات، إنّه العالِم اللّغوي الشّهير " فردناند دي سوسير ".

Abstract:

The study aims to shed light on the well-known linguist whose reputation reached the horizons as the best modern linguists who deserve being called leaders in the field of linguistics. This linguist is called the “father of modern linguistics” as a pioneer in structuralism. He is Ferdinand de Saussure.

Keywords: Saussure linguistics.

مقدمة

الحمد لله الذي بدأ بالإحسان، وأحسن خلق الإنسان، وميَّزه على جميع مخلوقاته بملكة اللسان؛ ليكون به مخبراً عن نفسه، ومنبئاً عن خفايا شخصه.

والصّلاة والسّلام على خير خلقه، الذي أنطقه الله بلسان عربيّ مبين، عليه وعلى آله أفضل الصّلاة والتّسليم إلى يوم يُبعثون.

أمّــا بعد،،،

فإنّ الخوض في غمار البحث في عقلية فذّة أنتجت فكراً ما زال النّاس يخوضون فيه إلى يومنا هذا، عملٌ يحوطه كثير من المحاذير لا يدركها المرء إلاّ عندما يدخل معترك القراءة في نتاج فِكر عَلَم من أعلام " علم اللغة المعاصر"، لِمَا يواجهه المرءُ من صعوبةٍ في التّعامل مع هذا النتاج الفكري الذي يؤسّس لنظرية لغوية أقلّ ما يمكن أن يُقال عنها: أنها ترمي لتأسيس مدرسة في علم اللغة تُعرف بـ" المدرسة البنيويّة " التي كان رائدها والمُنظّر لها عالم اللغة الشهير "[1] فردناند دي سوسير " .

وقد ارتأينا أننا لن نخوض في بحث البنيوية؛ لأنّه يحتاج إلى بحث مستقل، وإنما أردنا في هذه الأوراق أن نسلّط الضوء على أهم المنطلقات التي بدأ منها " سوسير " تنظيره اللغوي.

فنصبّ الأمر على " اللسان ـ الكلام ـ الدّال ـ المدلول ـ العلاقة بين الدّال والمدلول (أو ما يُعرف بالاعتباطيّة).

ولم نعرض لمسألة اللغة والكلام عند سوسير، أي بين لغة مجموع الجماعة المتكلمة، وظاهرة الكلام الفردي، ؛ لأنّه" وإن أشار إلى ضرورة التّوصل إلى تمييز نظري دقيق بين (اللغة / الكلام)ولكنه كان يدرك تماماً صعوبة الدفاع عن هذا التمييز في الممارسة العملية" [2].

لنخلُص من هذا كلّه إلى تسليط الضوء على عالِم لغويّ فذّ هو " فردناند دي سوسير ".

---

[1] انظـر: اللســانيات: المجــال ، والوظيفــة، والمــنهج، د. ســمير اســتيتية، عــالم الكتــب الجديــد، الأردن، ط١٢٠٠٥،ط٢٠٠٨: ص ١٦١

[2] انظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفتش، ترجمة:د. سعد عبدالعزيز مصلوح،ود. وفاء كامل، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٢١٤.

دي سوسير (١٨٥٧ – ١٩١٣):

ولد دي سوسير في جينيف عام ١٨٥٧ من عائلة أعطت العديد من العلماء، نشر في سنة ١٨٧٩ رسالة عنوانها (رسالة في التنظيم البدائي للمصوتات في اللغات الهندو – أوروبية). في سنة ١٨٨٠ حصل على درجة دكتوراه بعد أن تقدم بأطروحته التي تناولت اللغة السنسكريتية. طلب منه سنة ١٨٨١ التعليم في معهد الدروس العليا في باريس ودام تعليمه في هذا المعهد مدة عشر سنوات، نشر خلالها عدة مقالات في مجلة (Memoires de la Societe des linguists) التي أصبح أمين سر مساعد فيها سنة ١٨٨٢.

عاد (دي سوسير) إلى بلده جنيف سنة ١٨٩١ حيث مارس التعليم في جامعتها إلى أن توفي سنة ١٩١٣. وقد درس مادة الدراسات اللغوية المقارنة. إلا أن اهتمامه بقضايا اللغة، بصورة عامة، بدأ ظاهراً إلى حد كبير في محاضراته، والجدير بالذكر أنه قام بسلسلة محاضرات في الألسنية العامة سنة ١٩٠٦ – ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠ – ١٩١١. وهذه المحاضرات هي التي كونت كتاب (دروس في الألسنية العامة) الذي قام بجمع مواده، بعد وفاته، (بالي) C. Bally و(سشهاي) Sechehaye اللذين كانا في عداد تلاميذه.

يعود (لدى سوسير) الفضل الأول في إرساء أسس الألسنية على دعائم علمية ثابتة، عندما أشار إلى أن الألسنية تتوسل، بصورة أساسية، دراسة عمل اللغة وليس دراسة تطورها. ولا يجب أن نفهم من ذلك أنه قد أدان الدراسات اللغوية التاريخية إلا أنه، في الواقع، عدّها ثانوية نسبة للدراسة الألسنية الوصفية التي دعا، بصورة واضحة، إلى إقرارها.

أما المبادئ الأساسية التي نجدها في تعاليم (دي سوسير) والتي كان لها أكبر الأثر في بناء نشوء الألسنية. نذكر منها:

١. اللغة مادة البحث الألسني.

٢. البعد الداخلي والبعد الخارجي للألسنية.

٣. الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية.

٤. اللغة والكلام.

٥. اللغة تنظيم من الإشارات المغايرة.

٦. السياق الخطي للغة.

٧. الخط الاستبدالي والخط الركني.

٨. السميولوجيا.[١]

وعليه فإن بحثنا هذا يقوم بعرض المفاصل ونقاط الانعكاس التي شكلت من أفكار دي سوسير شرارة البدء بعلم اللسانيات عامة ولا ننكر أن بعضا من أفكار هذا العلم تحتاج إلى تروٍ في فهم مدلولاتها العميقة التي تركت في نفوسنا احتراماً كبيراً له[٢].

حيث يُعدّ سوسير (١٨٥٧ – ١٩١٣)، في التقليد الأوروبي[٣]، أول من بشر بعلم جديد سيأخذ على عاتقه دراسة حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية من خلال الكشف عن قوانين جديدة تمكننا من تحليل النسق الإنساني الاجتماعي عبر إعادة صياغة حدود هذا البعد وشكلنته[٤].

اللغة بوصفها نسقاً وأداتها اللسان:

اللغة عند سوسير" في الآن نفسه حدث فردي، وحدث اجتماعي وهي نظام قائم ، ونظام في تطور. وقد تجلت آراء سوسير عن اللغة في الكتاب الذي صدر بعد وفاته(دروس في اللسانيات العامة) [٥] وجمعه تلاميذه، كما أشرنا سالفاً.

فاللغة باعتبارها نشاطاً إنسانياً عاماً تتجاوز في كيانها حدود اللسان الذي لا يشتغل داخلها سوى وسيلة ضمن وسائل أخرى لا تقل أهمية عنه (الإشارات – الطقوس – الرموز – الأمارات ...) ولن يكون بمقدورنا، والحالة هذه، قصر التواصل على اللسان وحده، فذلك يعني ضعف العطف علي المضاف وإهمال أنساق أخرى لها دور رئيسي في إنتاج المضامين الدلالية. فاللغة تعاقد بين الأصوات والأفكار، كما يرى سوسير.[٦]

فاللسان واقعة تتمتع بوضع خاص، فهو أرقى هذه الأنساق وأكثرها أهمية، بل يمكن القول إن اللسان هو الأداة الوحيدة التي عبرها نعقل الكون ونحوله من مجرد "معطيات حسية بلا نظام" إلى كون يُعقل من خلال كيانات أخرى هي المفاهيم، ولاستيعاب هذا المعطى العام يكفي أن نستحضر الروابط

---

[١] السميولوجيا هو علم الدوال اللغوية أو الرمزية ، أو علم الإشارات أو العلامات ، وليدة (المنهج البنيوي)

[٢] علم اللغة الحديث ـ مبادئها وأعلامها ـ ميشال زكريا ـ الجامعة اللبنانية ١٩٨١، ص ٢٢٣.

[3] Ducrot , Oswald et todorov , Tzvetan : Dictionnaire encyclopédoque des sciences du sciences du lagage , ed , du seuil , 1972 .

[4] De Saissire ferdinand : Cours de linguostique générale , Lausanne payot , 1916 , Publié par Charles bally et Albert sechehaye , éd . critique préparée par tullio de Mauro , Paros , Payot , 1972.

[٥] انظر : اتجاهات البحث اللساني : ص ٢١٤

[٦] انظر: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كاثرين فوك، و بيارلي قوفيك، تعريب، د. المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤، ١٨. وكذلك: مدخل إلى اللسانيات، محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط١ ٢٠٠٤، ص ٢٦-٢٧.

الممكنة بين الأنساق وموقعها بعضها من بعض لكي ندرك أهمية اللسان ودوره الرئيسي في التواصل وتنظيم التجربة وكذا دوره في التصنيف وإنتاج الدلالات وتنويعها.

فالأنساق المكونة للغات الإنسانية ترتبط فيما بينها بعلاقات بالغة التنوع فهي تندرج تحت ثلاث علاقات هي[1]:

- العلاقة الأولى قائمة على وجود تناظر بين نسقين أو أكثر، ويقدم سوسير في هذا المجال مثال العلاقة التناظرية الموجودة بين الكتابة الصينية وطقوس المجتمع الصيني.
- أما العلاقة الثانية فهي من طبيعة توليدية، وفي هذا المجال يمكن استحضار حالة الأنساق الفرعية المحلية التي يستعملها التواصل الحربي أو التجسسي (حالة المورس)، أو الرموز الخاصة بالمكفوفين، فهذه الهجائية او ألفبائية مثلاً مشتقة أصلاً من أبجدية اللسان واستناداً إليها تبني قواعدها وتركيبها.
- أما العلاقة الثالثة، وهي أهم هذه العلاقات، فهي العلاقة التأويلية، فهناك أنساق تؤّول اعتماداً على نسق آخر، وهذا معناه أن نسقا ما يصبح أداة لتأويل الأنساق الأخرى، أي قوم بوصفها وتحديد نمط اشتغالها ومكوناتها، وفي هذا المجال فإن اللسان يُعدّ هو مؤول كل الأنساق فمن خلاله نتعرف على مكونات الأنساق الأخرى، فهو أداتنا في فهم دلالات الإيماءات وشرح معاني الصورة واللوحة وفك الرموز.

وتشير سلسلة العلاقات هذه من جهة إلى وجود لغات أخرى غير اللسان لها منطقها وتركيبها وطرقها في إنتاج الدلالات، وتشير من جهة ثانية إلى اقتصار هذه اللغات على اشتقاق لغة ثانية تشرح نمط اشتغالها.

وهذا ما يدعو إلى ضرورة خلق علم يقوم، من جهة، بتحليل أنساق ليست بالضرورة من طبيعة لسانية، ويقوم، من جهة ثانية، بتوحيد هذه الأنساق ومقاربتها بوصفهاأشكالاً دلالية وإبلاغية يحكمها قاسم مشترك واحد هو وجودها ضمن صورة الدلالة وأنماطها المتعددة[2].

---

[1] محاضرات في الألسنية العامة ... دي سوسير ـ ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، دار النعمان للثقافة ـ لبنان ١٩٨٤، ص ٢٤٤

[2] فرديناند دي سوسير ـ أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، جوناثا كلر، ترجمة الدكتور عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٠، ص ١٥٢ وما بعدها.

إلا أن هذه الأنساق تتميز بالتنافر والتعدد والتغير والاختلاف من حالة تلفّظ إلى أخرى، وهي لذلك لا يمكن أن تدرك وأن تدرس استناداً إلى خصائصها الذاتية، فهي في حاجة إلى نسق يتميز بالاستقلالية والانسجام، ولن يكون هذا النسق سوى اللسان، فاللسان هو أداة الوصف والتصنيف، بل هو الأداة الخالقة والمؤولة للمجتمع كله.

إن اللسان أرقى هذه الأنساق لأنه يعد مؤولها ووجهها اللفظي، وهو أيضاً المصفاة التي عبرها تحضر هذه الأنساق في الذهن، فلا يمكن الإحاطة بجوهر هذه الأنساق ومعرفة طرق اشتغالها دون الاستعانة بنسق من طبيعة أخرى يوجد خارجها، فاللسان وحده يستطيع أن يكون في الآن نفسه أداة للتواصل، (فهو أرقى وسيلة للتواصل وتبادل المعارف والخبرات الإنسانية)، ويشتغل بإعتباره نسقاً يوضح نفسه بنفسه "اللغات الواصفة المشتقة منه بهدف مقاربة تجارب معرفية متنوعة، واللغات الواصفة المشتقة منه لدراسة قوانينه التركيبية والدلالية والصوتية"[1].

فلا يمكن الحديث عن الموسيقى من خلال خطاب مشتق من النوتات الموسيقية، تماماً كما لا يمكن شرح الصورة بالصورة، ولا فهم اللوحة من خلال خطاب آخر غير خطاب الكلمات المؤولة لعناصر اللوحة، لعل تحديد عناصر الدلالة يمر بالضرورة عبر ما يقدمه اللسان من أشكال للتقطيع والتنسيق والتداول.

فجاء تركيز (دي سوسير) على اللسان بوصفه (المضمون)[2]

اللسان له الدور الرئيسي للكون ولأنماط وجوده، فلا يمكن معرفة أي شيء دون الاستعانة بعلامات اللسان، ذلك لأن العالم بكل موجوداته يحضر في الذهن على شكل مضمون لساني، فأشياؤه وتجاربه توزع وتصنف من خلال المفاهيم وطرق التقطيع التي يوفرها اللسان"، فنحن لا يمكن أن ندرك هذا العالم ولا أن نعرف عنه أي شيء إلا عبر الكلمات وكل ما يسمح به نظام اللسان. فاللسان أداة للتعيين وأداة للتصنيف وأداة للتقطيع المفهومي.

إن موقع اللسان هو الذي يجعل منه بوابة رئيسة نحو فهم مناطق جديدة من الإنساني والاجتماعي وتحديد أنماط التدليل والتواصل داخلها مع أن هذه

---

[1] محاضرات في الألسنية العامة، دي سوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار النعمان، ـ ص ١٣٩ ـ ١٤٣

[2] فرديناند دي سوسير ـ أصول اللسانيات الحديثة ـ ص ٧٨.

الأنساق في حاجة إلى شكلنة خاصة تمنحها وجوداً مستقلاً وتمكنها من إنتاج أشكال شتى من الدلالات الخفية والصريحة[١].

إلا أن هذه الشّكلنة ما كان لها أن تتم قبل معرفة القوانين التي تحكم اشتغال اللسان، فهذه القوانين هي ذاتها التي يجب أن تطبق على الأنساق الأخرى تمهيداً لخلق علم يقوم بدراسة مجمل الأنساق الدالة التي تحكم الوجود الإنساني في كليته. فهذه الأنساق، مثلها مثل اللسان، هي أنساق دالة وخاضعة لمجمل القواعد الاجتماعية التي تحكم إنتاج الدلالة وتداولها، وهي أيضاً قادرة على أن تشكل عناصر للتواصل ونقل المعرفة وتخزينها وصيانتها، وهي في النهاية جزء من تجربة إنسانية تتميز بالشمولية وموزعة على مناطق للتدليل والتواصل، ويمكن القول إجمالاً إن هذه الوقائع تتميز بما يلي[٢]:

١. إنها شبيهة باللسان، ويمكن بالتالي دراستها انطلاقاً من القوانين التي يدرس بها علم اللسان.

٢. إن هذه الوقائع هي وقائع دالة أي حاضنة لقيم إنسانية، فهي ولدت ونمت وتبلورت داخل الممارسة الإنسانية وعلى هذا الأساس فإن دلالاتها ووظائفها وأشكال تداولها لا تدرك إلا من خلال هذه الممارسة فقصديتها ووظيفتها وصيغ وجودها محكومة بمنطق الفعل المسؤول عن وجودها.

٣. إن هذه الوقائع تدرك من خلال موقعها داخل نسق ما، وبعبارة أخرى، فإن الواقعة الواحدة تفتقر إلى الثبات والاستقرار والاستمرار في الوجود إذا لم تتحدد بوصفها عنصراً داخل نسق ما، فما يمنحها القدرة على التدليل ليس عناصرها الذاتية بل قدرتها على الاحتواء داخل هذا النسق. إنها بذلك شبيهة بوحدات اللسان التي تتحدد وظيفتها الأساسية في كونها من طبيعة اختلافية.

وعلى عكس تصور أحد تلاميذه[٣] الذي يجعل من السميائيات مادة أصلية لمقاربة مجمل الأنساق المكونة للتجربة الإنسانية، مستعيناً في ذلك "بالفينومينولوجيا"[٤] والمنطق والتأويل، فإن (سوسير) حصر اهتمامه الأساس في محاولة تحديد كنه اللسان والكشف عن قوانينه، لأن قوانين اللسان في اعتقاده هي نفسها التي يجب أن تقود إلى معرفة قوانين الأنساق الأخرى،

---

[١] فرديناند دي سوسير ـ أصول اللسانيات الحديثة، ص ٨٥.
[٢] المرجع السابق، ص ٨٧
[٣] ويعرف تحت اسم (ش.س. بورس)
[٤] ويقصد بها: الظاهراتية وهي مدرسة تعتمد على الخبرة الحدسية للظواهر، ثم تنطلق لتحليل الظاهرة على أساس معرفتنا بها.

فتأسيس السميولوجيا بوصفه علماً مستقل لا يمكن أن يتم قبل تأسيس اللسانيات بوصفها درساً مستقل وقائم بذاته.

ولعل هذا ما يفسر كون السميولوجيا لا ترد في كتابه الذي نشره تلامذته بعد وفاته "دروس في اللسانيات العامة"[١] إلا بشكل عرضي، في صيغة استقبالية غير محددة الملامح والمضمون، فهي علم مستقبلي، سيتم تأسيسه ليكون حاضناً لكل الأنساق الدالة الأخرى. وسيكون من الشمولية والاتساع لدرجة أن اللسانيات لن تشكل داخله سوى جزء بسيط أو فرع من فروعه الكثيرة.

ولن يكون اللسان، تبعا لذلك، سوى نسق عادي لا يختلف في شيء عن الأنساق الأخرى، على الرغم من أن قوانين هذا العلم الجديد ومفاهيمه وطرق عمله ستكون مستعارة من اللسانيات في المقام الأول، وتلك هي المفارقة الكبرى التي سيعمل التاريخ لاحقاً على دحضها وتفنيدها.

يشير سوسير إلى هذا العلم في معرض تعريفه للسان قائلاً[٢]: "إن اللسان نسق من العلامات المعبرة عن أفكار، وهو بذلك شبيه بألفبائية الصم والبكم وبالطقوس الرمزية وبأشكال الآداب والإشارات العسكرية، إلا أنه يعد أرقى هذه الأنساق.

من هنا تأتي إمكانية البحث عن علم يقوم بدراسة هذه العلامات داخل الحياة الاجتماعية ويمكن أن نطلق على هذا العلم السيميولوجيا؛ وستكون مهمته هي التعرف على كنه هذه العلامات وعلى القوانين التي تحكمها، وبما أن هذا العلم لم يوجد بعد، فإننا لا نستطيع التنبؤ لا بجوهره ولا بالشكل الذي سيتخذه وإنما نسجل فقط حقه في الوجود، ولن تكون اللسانيات إلاّ جزءا من هذا العلم العام، وستطبق قوانينه التي سيتم الكشف عنها على اللسانيات"[٣].

إن وصف اللسان بأنه أرقى شكل داخل مجموع العلامات المغطية للجسم الاجتماعي، وكلها تشكل أدوات للتواصل، يجعل من تحديد هوية هذا اللسان وتحديد موضوعه وعناصر تشكله مدخلاً أساسياً لفهم كنه العلامات غير اللسانية.

من هنا كانت نقطة البدء عند سوسير لكي يحدد مفهومه للعلامة انطلق من تحديد صارم ودقيق للسان، فقوانينه لن يتم الكشف عنها قبل تعريفه وتحديد

---

[١] نشر تحت اسم (محاضرات في الألسنية العامة)
[٢] محاضرات في الألسنية العامة، ص ٢٣
[٣] فصول في اللغة العامة، ص ٢٠٨

طبيعته وطبيعة الوحدات المكونة له، "فاللسان باعتباره نسقاً مستقلاً يتميز بالانسجام والوحدة، وهو أكثر الأنساق قابلية للوصف، وأكثرها قابلية لأن تشتق منه قوانين وقواعد سهلة التعميم والتداول وإنه ليس جوهراً، فهو نسق شكلي يتكون من علامات من طبيعة خاصة"[١].

وكما يتضح من التعريف الذي يقدمه سوسير للسانيات وللسميولوجيا معاً، فإن هذين النشاطين المعرفيين متداخلان ومتشابكان لدرجة أن السميولوجيا لكي تتأسس في حاجة إلى المعرفة اللسانية، وعندما تتأسس هذه السميولوجيا، فإن قوانينها الجدية هي ما سيطبق على اللسانيات.

فما هي طبيعة اللسان، وما هي طبيعة الوحدات المكونة له؟[٢]

لقد رفض سوسير الفكرة البسيطة والساذجة القائلة بأن اللسان مدونة، أي أنه يتكون من مجموعة من الكلمات التي تتناسب وواقع الأشياء في العالم الخارجي وكان من الطبيعي إذن، أن يرفض أن تكون هذه الكلمات مجرد ظل للأشياء، وإن اللسان لا يعكس الواقع ولا ينسخه، إنه يقدم مفصلة مزدوجة له[٣]: إن التقطيع الصوتي، بالإضافة إلى طبيعته المادية حيث يشكل تمثيلاً رمزياً تحضر الأشياء داخله على شكل رموز صوتية محددة لتواضع تمثيلي جماعي للكون. وفي الآن نفسه، فإن المفهوم الذي تحضر عبره الأشياء إلى اللغة ليس مادة بل تصوراً نفسياً تم الحصول عليه عبر رموز بالغة التعقيد.

وفي الحالتين معاً، فإن ما يأتي إلى اللسان ليحتمي به ليس أشياء قابلة للمعاينة والضبط بل صور شتى تكشف عن عمق تجربة الإنسان مع الأشياء، ولهذا رفض سوسير أن يجعل من الكلمات رهائن عند الأشياء، كما رفض أن تكون الأشياء جواهر وضعت سراً في الكلمات.

ويعلل ذلك بسببين على الأقل هما [٤]:

١. إن القول بأن اللسان مدونة معناه القول بأن الأفكار سابقة في الوجود على الكلمات. والحال أن لا شيء واضح قبل ظهور اللسان، ولا شيء يمكن أن يدرك خارج ما تسمح به العلامات وإن ذاكرة العالم ليست مضموناً فكرياً يوجد خارج أي لسان، إنه مضمون من طبيعة لسانية، وعبر وحدات اللسان تتوضح الأفكار وتصنف التجارب وتدرك الأشياء وتوزع، فالعلامة ليست غلافاً تسنده الصدفة إلى الفكر، بل هي عضوه الضروري والأساس، فهي

---

[١] أصول اللسانيات الحديث، ص ١٠٣
[٢] المرجع السابق، ص ١٠٦
[٣] فصول في علم اللغة العام، ص ٢١٠
[٤] محاضرات في الألسنية العامة، ص ٢٢

لا تستخدم من أجل إبلاغ فكر معطى بشكل جاهز، بل هي الأداة التي من خلالها يتخذ الفكر شكلاً ويخرج للوجود، ومن خلالها فقط يكتسب كامل معناه.

٢. إن القول بأن اللسان مدونة معناه القول إن العلاقة بين الكلمات وبين العالم الخارجي علاقة في غاية البساطة، والحال أن الأمر على خلاف ذلك، فتشكل الدال والمدلول خاضع لرموز بالغة التعقيد والتركيب فإذا كانت الدوال هي من صنع التواضع والتعارف، فإن المدلولات تستدعي تحكماً تجريدياً في التجربة الواقعية وإخضاعها لعملية تقليص تقود إلى "الإمساك بالجوهر القابل للتعميم" على حد تعبير سوسير، إنه تحديد للقانون الذي يجب أن يحكم وقائع التدليل استقبالاً.

ويضيف سوسير أن "اللسان يخضع لقوانين وقواعد وإكراهات يجب معرفتها وتصنيفها وتحديد انعكاساتها على الأنساق الأخرى"[١]، وبهذا فهو لا يمكن أن يكون فقط أداة خاضعة في الوجود وفي الاشتغال لعرضية التجربة الواقعية وتحولاتها الدائمة ، من هنا فإنه، وعلى الرغم من استجابته الدائمة لحاجيات التجربة الواقعية، منفصل عنها وفاعل فيها أيضاً فإنه يوجد خارج الفرد وخارج أهوائه، لذا رأى سوسير في اللسان مؤسسة اجتماعية[٢] شبيهة بباقي المؤسسات الأخرى التي خلقها المجتمع ليودعها قيمة وأخلاقه وفكره وحضارته.

ومع ذلك فإن هذه المؤسسة من طبيعة مختلفة، فاللسان ليس نتاج قرار فردي أو حتى قرار جماعي كما هو الشأن مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وإنما هو وليد سيرورة اجتماعية يصعب تحديد بدايتها كما لا يمكن تصور نهايتها وإنه يوجد خارج الذات المتكلمة وخارج إرادتها في الرفض أو القبول، وخارج قدرتها على تغييره أو تبديله، كذلك هو نتيجة تعاقد اجتماعي، والتعاقد لا يمكن مناقشته عقلياً، لذا فإنه يستدعي خضوع الذات المتكلمة خضوعاً كلياً.

ولعل هذا التحديد القاضي بإقصاء الذات المتكلمة من فعل اللسان، والقذف بها إلى عالم الكلام، معناه البحث عن موقع العلامة داخل اللسان لا خارجه، وهو أيضاً ما يفسر التمييز الذي يقيمه سوسير بين نشاطين مختلفين في الاشتغال ومترابطين في الوجود فلا يمكن لأحدهما أن يوجد دون الآخر ويتعلق الأمر بإحدى الثنائيات الشهيرة.

---

[١] محاضرات في الألسنية العامة، ص ٢٥
[٢] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

اللسان الكلام

فاللسان يمكن النظر إليه باعتباره نسقاً من العلامات الموجودة خارج إرادة الذات المتكلمة، فهو نتاج لما يسجله الفرد سلبياً. وعلى هذا الأساس فإن اللسان ليس فعلاً ولكنه ذلك المخزون من الكلمات والقواعد السابقة في الوجود على الفرد. وهذا ما يجعله موضوعاً للدرس، فنحن لا نتكلم اللغات الميتة، ولكننا على الرغم من ذلك، نستطيع دراستها وإعادة رسم شكلها[١].

فاللسان على هذا، ظاهرة عامّة تتمثّل في عنصرين هما: (اللّغة والكلام). [٢]

استناداً إلى هذا، يمكن القول إن اللسان هو في الآن نفسه مؤسسة اجتماعية ونسق للقيم، فهو باعتباره مؤسسة لا علاقة له بالفعل الفردي، إنه تعاقد اجتماعي ولا حول للفرد أمامه ولا قوة. وهو باعتباره نسقاً من القيم يتكون من عناصر تشتغل في الآن نفسه باعتبارها ما يحل محل شيء ما، وباعتبار علاقة بعضها ببعض. وهذا ما دفع سوسير إلى تشبيه العلامة اللسانية بالقطعة النقدية التي تسمح لنا، من جهة باقتناء بضائع ما، وتسمح لنا بتحديد قيمتها داخل النظام النقدي الذي تنتمي إليه[٣].

وبناء عليه، فإن جوهر اللسان يوجد خارج طابعه الصوتي، لذا فهو شكل وليس مادة.

أما الكلام فهو على النقيض من ذلك فهو يعود إلى الفرد وإلى قدرته على تحويل النسق إلى إجراء، وتحويل الثابت إلى متغير، وتحويل العلامة المفردة إلى خطاب، فالكلام يتم من خلال دخول ذات الخطاب باعتبارها ما يُسَرِّب الإجراء وما يحدث الفعل وما ينظّم ويرتب ويخلق السياقات والمقامات.

فهون تحول مطلق من الجماعي والعام والمجرد إلى الفردي والخاص والمحسوس، ولأنه أداء فردي، فهو يشير إلى قدرة الفرد على تحويل اللسان من نسق مجرد إلى كيان مرئي من خلال أفعال آتية.

ويرى سوسير أن هذه الفردية يمكن الإمساك بها من خلال:

أ. التأليف الذي من خلاله تستطيع الذات المتكلمة استعمال سنن اللسان للتعبير عن أفكارها.

---

[١] محاضرات في الألسنية، ص ٣١

[٢] انظر: مدخل إلى المدارس اللسانية،د. السعيد شنوقة، مكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص٥٢.

[٣] المرجع السابق، ص ١٦٦

ب. الميكانيزمات النفسية والفيزيولوجية التي تسمح بإخراج هذه التأليفات[1].

ومع ذلك فإن الفردية لا تعني أن الذات المتكلمة حرة في استعمالها لعناصر اللسان وفق أهوائها الخاصة، وإنها على العكس من ذلك محاصرة بقوتين: ما يقدمه اللسان من قواعد وضوابط تحد من حركة التأليف وحريته، وهي ثانياً محاصرة بالإكراهات ذات الطابع الاجتماعي والديني والأخلاقي والتي على الرغم من وجودها خارج اللسان، فإنها تمارس ضغوطاً على الذات المتكلمة وتفرض عليها انتقاء وتركيبا للوحدات وفق مقتضيات المقامات والسياقات المتنوعة.

لا يعد التمييز بين مستويين هما (اللسان والكلام) مجرد تقسيم يطال الوظيفة الإبلاغية الموزعة على نسق وإجراء، فالأمر يتعلق بمبدأ حقيقي للتصنيف يتمتع بانعكاسية تحليلية بالغة الأهمية، فقياس الظاهرة من زاوية بعدها النسقي أو من زاوية بعدها الإجرائي هو ما يسمح لنا بتحديد موقع الـ "أنا" المنتجة للفعل، باعتبار هذه الـ "أنا" هي حجر الأساس التي يتجلى فيها وعبرها التدليل والإبلاغ معاً.

ومن جهة ثانية، فإن هذه الثنائية سيكون لها في ميادين أخرى كالأدب والأنتروبولوجيا والتاريخ أهمية كبيرة في التعرف على الظواهر وتصنيفها وتحديد الثابت فيها من المتحول.

التمييز بين اللسان والكلام

إن التمييز بين اللسان والكلام هو المدخل الرئيسي نحو تحديد ثنائية أخرى محددة للموضوع اللساني، ويتعلق الأمر بالفصل بين محورين يشيران إلى نشاطين ذهنيين مختلفين: المحور الأول يطلق عليه سوسير محور العلاقات الترابطية، وهو ما أصطلح عليه فيما بعد بمحور الاستبدال (أو محور الاختيار)، والمحور[2] الثاني يطلق عليه محور العلاقات المركبية (أو محور التوزيع).

فالعلاقات التي تجمع بين الحدود اللسانية (العلامات) تتطور في اتجاهين، وكل اتجاه يثير حوله مجموعة من القيم، ويقوم التقابل بينهما بالكشف عن مضمون كل محور على حدة فالكلمات تقوم داخل الخطاب بنسج سلسلة من العلاقات المنبثقة عن الطابع الخطي للسان الذي يستبعد إمكانية النطق بعنصرين في آن واحد.

---

[1] أصول اللسانيات الحديثة – سوسير، ص ٣١

[2] أصول اللسانيات الحديثة ـ سوسير، ص ١٧٠

إن هذا الترابط بين الوحدات هو ما يسميه سوسير بالعلاقات المركبية، والمركب هو تأليف لمجموعة من العلامات داخل سلسلة كلامية وأنه يشير إلى علاقات تتم في الحضور، وتشير إلى نظام التتابع الخطي للوحدات اللسانية، مثال[1] ذلك الجملة التالية: "ذهبت إلى المدرسة"، فالعلاقة الموجودة بين مجمل العناصر المكونة للجملة هي علاقات تجاورية تجعل من التدليل يتبع سيرا خطياً يقود من أول كلمة إلى آخر كلمة داخل السلسلة المنطوقة أو المكتوبة.

فكل كلمة داخل هذه السلسلة تستمد قيمتها من الكلمة السابقة عليها ومن الكلمة اللاحقة لها وتشكل هذه الوحدات سلسلة كلامية تشير إلى علاقات "واقعية"، وهذا ما يسمح بتقطيعها إلى كيانات منفصلة، الأمر الذي يجعل من هذا النوع من العلاقات أقرب إلى الكلام منه إلى اللسان، فالكلام هو أساس الإثبات فيه البرهنة عليه، وهو أيضاً أساس النفي.

ومن جهة ثانية، "فإن الكلمات خارج الخطاب ترتبط فيما بينها، على مستوى الذاكرة، بقواسم مشتركة يتم عبرها تكوين مجموعات تحكمها علاقات متنوعة"[2].

وهكذا فإن كلمة مثل: تعليم تشير من الناحية الدلالية إلى: علم – تعلم – معلم – تعاليم ـ معلومات فكل وحدة تشكل نقطة مركزية تلتف حولها مجموعة من الوحدات القابلة للتحقق مع أدني تنشيط للذاكرة أو الرغبة في تغيير السجل الدلالي وإن المبدأ الذي يحكمها هو التصنيف.

هذه المحاور مرتبطة معاً بالنظام الذي يتم عبره الإمساك بالإجراء التدليلي، فالإمساك بالمعنى وتحديد حجمه وعمقه يحتاج إلى ضبط خطي لوحداته وعناصر تجليه، كما يحتاج من جهة ثانية إلى مبدأ للتصنيف يربط الأول بالأخير ويقابل بين العنصر المتحقق بالضمني والموحى به.

وبالإمكان نقل التحليل إلى مستوى بالغ الدقة لتحديد فحوى الإجراء والنسق، فاللسان كيان كلي يحتوي القواعد كما يحتوي المتن الذي تجري عليه هذه القواعد.

إن هذا المتن ليس شيئاً آخر سوى وحدات اللسان التي يطلق عليها سوسير العلامات اللسانية: الأداة الرئيسية في تحديد جوهر اللسان وموقعه من الفعل الفردي والفعل الاجتماعي على حد سواء.

---

[1] المرجع نفسه، ص ٨٩

[2] فصول في علم اللغة العامة لسوسير ترجمة واد باسكين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢١٥

بل يمكن القول إن آلية تجديد الفكر اللغوي عند سوسير بدأت مع التعريف الذي يخص به العلامة ووظيفتها وموقعها ومكوناتها، تماماً كما فعل من قبل مع اللسان الذي اعتبره مهداً لهذه العلامات.

فهذا التعريف هو الذي سيقوده إلى تحديد أهم خاصية يمكن البحث عنها في التراث السوسيريّ: وظيفة العلامة هي وظيفة اختلافية[١]، وبعبارة أخرى، فإن العلامة لا تملك معنى، إنها تملك استعمالاً، والاستعمال هو صيغة أخرى للقول إن المعنى موجود في الاستعمال لا في الوحدات اللسانية المعزولة، والاستعمال هنا، وفي جميع الحالات أيضاً، يحيل على نسق، والنسق كيان غير مرئي، ولكنه يعد البؤرة التي يتم عبرها التدليل والتواصل.

ثنائية الدال والمدلول عند سوسير[٢]

إن أهم ما يميز العلامة هو طابعها المزدوج: فهي صوت ومعنى، حامل ومحمول، قيمة في ذاتها وقيمة في علاقتها بما تحل محله وإنها وحدة نفسية بوجهين وثيقي الارتباط بعضهما ببعض، ويستدعي أحدهما الآخر وإن الرابط بين العنصرين هو ما يشكل العلامة.

" فالعلامة عند سوسير عنصر من عناصر الجهاز اللغوي، وهو يسميّها" الوحدة اللسانية" وهي بالتالي مكونة من عنصرين يتصلان ببعضهما، وكأنهما وجهان لعملة واحدة، أحدهما: الدّال، وهو الصورة السمعية التي يتضمنها الدليل أو العلامة. والثاني: المدلول، وهو المتصور الذهني. [٣]

"اللسان لا يشكل مدونة،وليس ركاما من الكلمات الجامدة في الأسماء وإجراءات التعيين، فإن العلامة لا تربط بين اسم وشيء بل تربط بين صورة سمعية وتصور ذهني"[٤]، ومن هنا يكون الحدان اللذان تستدعيهما العلامة من طبيعة نفسية يطلق عليهما سوسير على التوالي[٥]: الدال للأداة الحاملة والمدلول للمضمون. إن الموقع الأصلي للعلامة هو اللسان، وظيفتها الأساسية وظيفة اختلافية.

إن الدال عند سوسير[٦] صورة سمعية مشتقة من كيان صوتي، أو هي تمثيل طباعي (في حال وجود كتابة)، فإنه متوالية من الأصوات أراد لها

---

[١] فصول وعلم اللغة العامة – دي سوسير – ص ٢٠٨.
[٢] محاضرات في الألسنية ـ دي سوسير ـ ص ٨٧
[٣] انظر: مدخل إلى المدارس اللسانية، ص ٤٦.
[٤] فصول في علم اللغة العامة ـ ص ٢٠٩
[٥] المرجع السابق، ص ٢١١
[٦] محاضرات في الألسنية ـ دي سوسير ـ ص ٨٧

الاستعمال الجماعي الناتج عن تعاقد لا تُعرف له بداية، أن تكون كياناً يحل محل شيء آخر، ويتميز هذا الكيان بـ:

أ. إنه نفسي وليس مادياً، فنحن لا نحتاج إلى استحضار الجزء المادي في تعريفه وإن آلة الصوت لا تحدد مضمون الصوت. من هنا فإن العلامة النفسية التي تلتقطها أذن المتلقي، أو يقوم بتشكيلها قول الملقي إنه نفسي فنحن نستطيع أن نتحدث إلى أنفسنا أو نستظهر خاطرة أو مقولة دون تحريك الشفاه بها".

ب. إنه مفروض وليس حراً فالذات المتكلمة لا تستشار في أمره، ومن ثم لا تستطيع لا تبديله ولا تغييره. فهو نتيجة عرف، وسلطة العرف أقوى وأعمق من سلطة القانون، فالدال الذي يختاره اللسان لا يمكن استبداله بآخر لأنه ينفلت من إرادتنا ومن قدرتنا على إحلال عنصر آخر محله.

أما المدلول فهو[١] التصور الذهني الذي نملكه عن شيء ما في العالم الخارجي. إنه ليس الشيء ولا يمكن أن يكونه، إنه الصورة المجردة التي يمنحها اللسان إلى الشيء عبر التعيين والتسمية، فالشيء لا يحضر في الذهن من خلال ماديته، إنه يأتي إليه من خلال بنية شكلية تعد تكثيفاً لمجموعة من الخصائص التي تمكننا من استحضار هذا الشيء وفق سياقات متعددة.

ورغم أن سوسير لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية في تعريفه للمدلول، فإنه مع ذلك كان قطعياً في تحديد جوهره، فالمدلول ليس شيئاً ولا يعين مرجعاً، إنه يكتفي بالإحالة على قسم من الأشياء وفق نظرة تحديد له تقود إلى تجريد الظاهرة وتحويلها من الملموس إلى المجرد. وعلى هذا الأساس اعتبره سوسير، شأنه في ذلك شأن الدال، كياناً نفسياً.[٢]

ويؤكد سوسير أن العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول، استناداً إلى ما ذكرناه عن تعريف اللسان وعن تشكل العلامة، هي من طبيعة اعتباطية[٣]. والاعتباطية في مفهومها الأدنى هي غياب منطق عقلي يبرر الإحالة من دال إلى مدلول. فلا وجود لعناصر داخل الدال تجعلك تنتقل آليا إلى المدلول.

فالرابط بين هذين الكيانين يخضع للتواضع والعرف والتعاقد، فاختيار الأصوات لا تفرضه مقتضيات المعنى، ففكرة / أخت / لا تربطها أية علاقة داخلية مع المتوالية الصوتية / أ خ ت / التي تعتبر دالاً لها، فبالإمكان التمثيل

---

[١] محاضرات في الألسنية ـ ص ٨٨

[٢] انظر: مدخل إلى اللسانيات: ص ٢٣-٢٤.

[٣] المرجع السابق ـ ص ٨٩

لها بأية متوالية صوتية أخرى[١]. فلا شيء يمنع ـ سوى قوة العرف ـ من إسناد هذه المتوالية الصوتية إلى هذا التصور الذهني.

الاعتباطية عند سوسير[٢]

جاء مبدأ الاعتباطيّة عند سوسير مخالفاً لِما كان سائداً منذ أرسطو حتى مطلع القرن العشرين؛ لأنّ الاعتباطية عنده مبدأ جذري ذو أهميّة قصوى لا يتمّ على مستوى العلاقة بين الصوت والمعنى، وإنما على مستوى الشّكل(النظام الذي يمثّل اللغة ذاتها).[٣]

حيث تشير الاعتباطية في مفهومها الأقصى إلى الطابع الثقافي الذي يحكم الظواهر المكونة للتجربة الإنسانية في كليتها، فإذا كانت الثقافة هي نقيض الطبيعة، فإن الاعتباطية هي طريقة أخرى للقول إن التسمية والتعيين والتصنيف هي إضافات الثقافة إلى ما منحته الطبيعة للكون الإنساني.

من هنا، إذا كانت الطبيعة هي مرادف للمعطى البيولوجي الموجود خارج تجربة الإنسان مع الفعل ورد الفعل، فإن الثقافة هي ما يحدد الإضافات التي جاء بها التمدن وما خلقته الرغبة في التخلص من التزامن والاستعانة بالمكتسب الثقافي للمدلول.

فهل معنى هذا أن الذات المتكلمة حرة في انتقاء الدوال ورفض بعضها واستبدالها بدوال أخرى؟ ليس الأمر كذلك في تصور سوسير فعوضاً عن كون الاعتباطية مبدأ يشير إلى الفوضى والتسيب،ـ فإنها في نظره تقوم بحماية اللسان من الوقوع في الرمزية الصوتية من جهة، كما تحميه من التغير من جهة ثانية.

ولعل وجود ألسنة متعددة هو ما يفسر كون الاعتباطية هي ما يحكم اللسان ويحدد وجوده، فإذا كان في مقدورنا أن نمثل لأية فكرة بأية متوالية صوتية، فذلك يرجع إلى إمكانية انتقالنا من نسق لساني إلى آخر دون أن نلحق تغييراً بهذه الفكرة.

إن مبدأ الاعتباطية ليس خاصاً بالعلامات اللسانية فحسب، بل هو مبدأ واسع يمكن أن يشمل مجموع الظواهر الاجتماعية. فهذه الظواهر هي أيضاً، وكما سبق أن ذكرنا من قبل، وليدة تعاقد انبثق عن الممارسة الإنسانية.ولعل الأمر يتعلق بظواهر ثقافية لا بمعطيات طبيعية[٤].

---

[١] دي سوسير نفسه ـ ص ١٠٠

[٢] محاضرات في الألسنية ـ ص ٩٠

[٣] المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.، ص ٧٨.

[٤] محاضرات في الألسنية ـ ص ٩١

من هنا، فإن ما يصدق على اللسان يصدق على هذه الظواهر أيضاً، ويمكن أن يشكل قاعدة لتعريفها وتصنيفها فكل وسائل التعبير المتداولة داخل مجتمع ما تستند مبدئياً إلى عادة جماعية، أو إلى عرف.

فأشكال الآداب مثلاً التي تملك نوعاً من التعبيرية الطبيعية (مثال الصيني الذي يحيي إمبراطوره بالانحناء تسع مرات) هي في واقع الأمر محكومة بقاعدة وهذه القاعدة هي التي تفرض استعمالها لا قيمتها الجوهرية وبناء عليه، فإن الظواهر غير اللسانية، مثلها مثل الظواهر اللسانية، هي من طبيعة اعتباطية، ويجب، التعامل معها بالقواعد نفسها التي تحكم اللسان.

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى التصور السوسيري لمفهوم الاعتباطية، فإن قيمته المعرفية وانعكاساته التحليلية لا يمكن إنكارها، فسواء تحدثنا عن مبدأ الضرورة أو تحدثنا عن الاعتباطية النسبية أو التعليل النسبي،[1] فإن التكون اللاحق غير المعطي بشكل سابق على التجربة الإنسانية سيظل هو الركيزة الذي استندت إليها كل الألسنة في تشكلها وفي نموها واشتغالها.

[1] انظر: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة: ص ٢١ وما بعده.

خاتمة

لعل تلك بعض المبادئ الأساسية التي اعتمدها سوسير في بناء صرحه النظري، وهي نفسها التي ستقوده إلى الدعوة إلى صياغة حدود علم آخر ستكون مهمته هذه المرة هي دراسة الوقائع غير اللسانية.

فالتجربة الإنسانية تعبر عن نفسها من خلال مجموعة من الوقائع التي تعد لغات تستخدم للتواصل وإنتاج الدلالات، ومن ثم فهي خاضعة للقواعد والقوانين نفسها، ومحكومة هي الأخرى بالمبدأ نفسه، فهي اعتباطية في جوهرها ودلالاتها آتية من العرف الاجتماعي لا من المادة المشكلة لها[١].

فما يميز هذه الوقائع هو أنها علامات، أي وقائع دالة، فهي تنتج معانيها وتدرك باعتبارها منتجة لهذه المعاني استناداً إلى وضعها السيميائي، وكان من الضروري،، لكي تصبح كذلك، أن تتخلى عن وظيفتها الأصلية الأولى لكي تتحول إلى حامل مادي لدلالات هي من صلب الثقافة، أي وليدة الممارسة الإنسانية[٢].

ومن هذه الزاوية فإن كل الوقائع التعبيرية – بما فيها تلك التي تستند إلى موضوعات مادية تقع خارج الذات وخارج قدرتها على التصرف في مادة تكوينها - تستند إلى قاعدة عرفية تحولها من وضعها الأصلي، كشيء لا حول له ولا قوة، إلى علامات تنتج دلالات ضمن أنساق ثقافية بعينها، وتمارس تأثيرها على السلوك الإنساني وتوجهه، وعادة ما تنسى هذه العلامات مع كثرة الاستعمال وضعها الأصلي لكي تصبح علامة "طبيعية" منتجة لمعانيها بشكل طبيعي.

فالعلامات تبدو في المعتاد طبيعية لدى أولئك الذين يستخدمونها، والناس ميالون إلى تأكيد أن سلوكهم الخاص إنما تحكمه اعتبارات عملية أكثر منها رمزية، كما أنهم يؤكدون أنهم يختارون الملابس المريحة أو الحياة الجيدة في نوعها ويشترون الطعام الذي يحبون مذاقه، ويستخدمون الإيماءات التي يرونها معبرة بصورة طبيعية، وبقدر ما تكون الحضارة قوية يكون نجاحها في التعامل بعلاماتها بوصفها علامات طبيعية.

ومن ثم يتطلب التحليل الخطابي نموذجاً يؤكد الأساس الحضاري العرفي للعلامات من أجل مقاومة الجهود الإيديولوجية التي تجعل منها علامات طبيعية، وإذا ما بدأ المرء فافتراض أن العلامات اعتباطية، فإنه سيتجه إلى التماس نظم العرف الأساسية"[٣]. ولقد كان سوسير سباقاً إلى تأكيد هذه الحقيقة، فإيديولوجية

---

[١] محاضرات في الألسنة - ص ٢١٦

[٢] قضايا لسانية وحضارية - منذر عياش - ص ٥٥

[٣] أصول اللسانيات الحديثة - ص ١٦٠.

عصرنا كما أشار إلى ذلك في أماكن كثيرة تكمن في تحويل ما ينتمي إلى الثقافة إلى عنصر طبيعي يخون أصله ويتزيّا بمظهر البراءة الطبيعية.

ولئن كان سوسير لم يتناول هذا العلم إلا بشكل عرضي وبصيغة مستقبلية، فقد نُظر إليه مع ذلك باعتباره الأب المؤسس لهذا العلم. فالمعرفة السميولوجية مستمدة في جانب كبير منها من المعرفة اللسانية.

ذلك أن مجمل العناصر الخاصة بوصف النموذج اللساني وخصائصه وقواعده في الاشتغال وفي نمط الوجود، هي نفسها التي ستقودنا حتما إلى تصور نموذج سيما قائم على ما يوفره النموذج الأول من معرفة تخص الأدوات والمنطلق المعرفي والغاية التحليلية.

فبما أن النموذج اللساني هو أرقي ما أنتجته التجربة التواصلية عند الإنسان ضمن أدواتها التعبيرية المتنوعة، فإنه سيكون هو الأداة التي عبرها سيتم الكشف عن مجموع القوانين التي تحكم الأنساق الأخرى.

إن الأمر يتعلق بالاستحواذ على المفاهيم اللسانية ومنحها القدرة على الاشتغال خارج تربتها الأصلية التي هي اللسانيات.

وتشكل هذه العملية الشروط الضرورية للحديث عن سيمولوجيا جديرة بصفة العلمية. فمفاهيم مثل: "اللسان" و"الكلام" و"الدال" و"المدلول" و"القيمة" و"محوري التوزيع والاستبدال" يمكن أن تكون، بعد تنقيحها وإخضاعها لسلسلة من التعديلات والإضافات وأشكال التكييف، هي الأداة والسبيل نحو معرفة الحقول غير اللسانية معرفة أفضل.

وإذا كانت مجهودات سوسير السيمولوجية قد وقفت عند هذا الحد، فإن الهزة العنيفة التي أحدثها نموذجه المعرفي في تناول الوقائع اللسانية، سيمتد صداها إلى علوم مجاورة وجدت في هذا النموذج ضالتها المنشودة.

وختاماً

لا بدّ من إعادة النّظر في ترجمات أعمال سوسير الإبداعيّة بصورة جادّة تزيل ما لحق بها من غموض، واكتنفها من فشل في الترجمة، وسنكتفي بمثال واحد يوضّح هذا الخبط في الترجمة الذي انعكس على تغيّر المراد في كل ترجمة[1]:" فقد ترجم كتابه

Le cours de linguistque générule

خمس ترجمات التباعد بينهما أكثر نت التقارب، حتى في العنوان.

تم بحمد الله

(١) انظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية، د. حافظ إسماعيل علوي، دار الكتاب الجديد ليبيا، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٠٠-٢٠١.

ثبت المصادر والمراجع العربية

- اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفتش، ترجمة:د. سعد عبدالعزيز مصلوح،ود. وفاء كامل، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، جوناثا كلر، ترجمة الدكتور عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٠.
- علم اللغة الحديث ـ مبادئها وأعلامها ـ ميشال زكريا ـ الجامعة اللبنانية ١٩٨١.
- فصول في علم اللغة العامة لسوسير ترجمة واد باسكين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، مازن الوعر ، دمشق – الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية، د. حافظ إسماعيل علوي، دار الكتاب الجديد ليبيا، ط١، ٢٠٠٩.
- اللسانيات: المجال ، والوظيفة، والمنهج، د. سمير استيتية، عالم الكتب الجديد، الأردن، ط١،٢٠٠٥.
- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كاثرين فوك، و بيارلي قوفيك، تعريب، د. المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤.
- محاضرات في الألسنية العامة ... دي سوسير ـ ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، دار النعمان للثقافة ـ لبنان ١٩٨٤.
- مدخل إلى اللسانيات، محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط١ ٢٠٠٤.
- مدخل إلى المدارس اللسانية،د. السعيد شنوقة، مكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.
- المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.

المراجع الأجنبية:

De Saissire ferdinand : Cours de linguostique générale , Lausanne payot , 1916 , Publié par Charles bally et Albert sechehaye , éd . critique préparée par tullio de Mauro , Paros , Payot , 1972

Ducrot , Oswald et todorov , Tzvetan : Dictionnaire encyclopédoque des sciences du sciences du lagage , ed , du seuil , 1972 .